



«صراع القوى العراقية بكافة مكوناتها، وفائض الصراعات السورية يستمد فان، إيران ونفوذها في العراق، وأخذ يحدث ما يمكن أن نسميه بتآكل النفوذ» الذي سيؤدي إلى تأكل المكانة»،
محمد السيد إداريس
رئيس وحدة الدراسات العربية بمركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية

«من خلال جلسات الاستماع سنشارك في كشف الانتهاكات لنظوي الصفحة ونمر إلى المصالحة الوطنية، ومن سيدلون بشهادتهم يمثلون أجيالاً من كل التيارات السياسية»،
خالد الكريشي
عضو في هيئة الحقيقة والكرامة في تونس



استقلال إقليم كردستان بطبعة مزورة في بورصة الموصل

لحظة سقوط الدولة العراقية ونشوء كيانات وأقاليم، تشبه البثور والدمامل على سطح جلدنا الكريم المتسامح، ونصف شعبنا في العراق غارق في دمه ومحتته، فيما نصفه الآخر غارق في الطقوس

الانتخابات القادمة ليكون رقما صعبا في البرلمان، وفي الشارع أيضا، حيث لا قوة تعلق عليه أو صوتا يجادل في أحقيته حول سيادة السلطة وقمع الآخرين الذين سيتورطون في رفض أفكاره لبناء ولاية الفقيه العراقية، ترى من سيصدق بحق الدم بعد انطلاق النداء الأول من بعشيرة كردستان؟

الوليمة القادمة، أعراس دم بكل معنى الكلمة ليس فيها من الحكمة وصواب الرأي إلا ما يشبه تصريحات نوري المالكي عن وحدة العراق، وضرورة تجاوز الفرقاء لخلافاتهم بعد تحرير الموصل، ونكته التسوية التاريخية ومحاسبة فقط من تلطخت أيديهم بدماء الشعب. رغم قناعتنا بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومنهم إخواننا في الوطن، أفراد العراق حاليا، ولا ندري أين تتجه شهية الاستقلال وقضم الأراضي، لكننا نؤمن بعد انحسار الوطن والمواطنة بالاحتلال، أنه كان على العراق في كل وقت من أوقاته ألا يفرط أو يصدق بعدم ممانعته لاستقلال كردستان عندما تكون ظروف قيام الدول ممكنة. اليوم توضح فكرة الظروف الملائمة، وهي لحظة سقوط الدولة العراقية ونشوء كيانات وأقاليم تشبه البثور والدمامل على سطح جلدنا الكريم المتسامح، ونصف شعبنا في العراق غارق في دمه ومحتته، ونصفه الآخر غارق في الطقوس وكله غارق في إجازة استهلاك ما تبقى من عراقنا القديم.

عليه ضريبة الدم في تقاسم مغانم ما بعد تحرير المدن العراقية من داعش. هذا الرقم يقربنا من الأرقام الحقيقية لدماء الجيش العراقي والشرطة الاتحادية في المعارك، حيث لا إحصائيات أو بيانات توثق حقائق مهمة، والإفصاح عنها لا يحبط المعنويات، وإنما يعطي دلائل لشعبنا وللعالم عن حجم مشرعاتنا في تحرير المدن وصياغة لغة مشتركة تختصر المسافات لاسترداد وطن واحد.

الصراع حول المناطق المتنازع عليها، في هكذا واقع ستحسمه معركة الموصل، وفق تصريحات القيادة الكردية، بما يعني أن مزاد الدم أصبح مفتوحا لطروحات الحشد الشعبي وواضح أنه سيكون فاضحا في غلوائه خاصة مع معطيات حركة فصائله باتجاه مدينة تلعفر وحصاره، كالعادة، للقرى والنواحي التي تقع على طريق مسيرته دون قتال لتحريرها، بما يؤدي إلى تجويع وموت المحاصرين وإذلالهم وتركهم لبقعة سائغة لداعش.

الحشد الشعبي يسطر إعلاميا على المئات من الكيلومترات لحركته السريعة في أرض جرداء وعائقة. الأول كان مطار تلعفر الذي سينطلق منه باتجاه المدينة، وسط مخاوف حقيقية من مجربات ما سيحصل من تجاوزات لا يمكن أبدا السيطرة على نوازعها الطائفية، والظمن ماذا في ظل التهديدات التركية المسبقة؟

الوقائع تؤكد أن الأقليات بعد نكبة داعش وما جرى لها ستتجه للبحث عن معنى وطن يقدم لها الأمن والحماية، ورغم معرفتنا بالخلافات بين الأقليات حتى ضمن الدين الواحد والإثنية الواحدة، لكنها ستبقى جميعا مع الطروحات الكردية وما سيأتي من أفكار جديدة لتقسيمات إدارية، ومنها تشكيل محافظات أخرى ضمن إقليم كردستان؛ مع علمنا بالانقسامات الحادة في الإقليم ذاته.

الحشد الطائفي بعيدا عن طروحاته بقوة عسكرية مقدسة تتجاوز الحدود العراقية، يساهم في برنامج ما يطلبه خامنئي من انتصارات على امتداد المدن العصرية، فهو يندفع سياسيا لتحقيق انتصار في

انسحاب الجيش العراقي من الكويت في العام 1991. من شواهد العلاقة بين الدولة العراقية والإكراه في العام 1983، ومعروف ما تعني الحرب وسد ثغورها الداخلية وإطفاء حرائقها لترصين الدفاعات الأساسية في تلك الجبهة الطويلة لعدم خلق أي فتنة، تم تسريح الإكراه ربما لمدة أقل من سنة من الخدمة العسكرية استجابة لظروف معينة، ثم أعيدوا لأسباب تتعلق بتكريمهم كمواطنين عراقيين يدافعون عن وطنهم الأم. في تلك المرحلة كان الآلاف من العراقيين ينساقون دافعا عن أرض الشمال في أصعب المعارك وأقسى ظروف الطبيعة وتبدل الفصول.

إن كل ما سينا واندفاعاتنا ومواقفنا وانحيازاتنا وجروحنا الغائرة في أعماقنا، لا نسمح لها أن تترك أثرا في وعينا ينتقص من دماء ولو شهيد واحد من إخواننا الإكراه، أو من قهقهة كشعب في حياة حرة كريمة يختارها؛ لكن ما لا يمكن تجاوزه هو حقيقة العراق كوطن ودولة وسيادة ومصير تاريخ وجغرافيا وشعب مهدد بالزوال والإلغاء لصالح مجموعات غير قابلة للتعايش والاستمرار.

تصريحات السيد مسعود البارزاني في مدينة بعشينة المحررة من تنظيم داعش الإرهابي، فرشت السجادة الحمراء لتمر عليها كل المشاريع المختبئة في عقول الساسة بمختلف توجهاتهم، وأخطرها ما يترشح من جبهة مشاركة ميليشيا الحشد الشعبي الطائفي الذي تعالت صيحات ساسته وقادته ومؤسسيه لإضفاء صفة القداسة على أفعاله وخروقاته.

البارزاني بما قاله أراد أن يقول إن الأرض التي يقف عليها في بعشينة هي كردية وعادت إلى الإقليم بموافقة أميركا وتفاهاتها مع حيدر العبادي في بغداد على إملءات ما قبل المعركة؛ فسهل نينوى بأقلياته الدينية والإثنية ضمن إقليم كردستان وستتبعه مناطق أخرى. دماء أكثر من 11 ألف مقاتل كردي في معارك ضد وجر داعش التي ذكرها مسعود البارزاني تعني إرساء لما أطلقنا

حامد الكيلاني
كاتب عراقي



ظن العراقيون إلى غاية العام 1975 أنهم أوصدوا باب المشكلة الكردية بعد عقود من الصراع مع مختلف الحكومات بدءا بالعهد الملكي وصولا إلى النظام الجمهوري، والتي كلفت الجيش والشرطة ما يقارب دماء 70 ألفا من المقاتلين ومعظمهم في عمر الشباب والجنسية، وخسائر جسيمة في الاقتصاد وعدم استقرار العراق.

ومع اندلاع الحرب الإيرانية ضد العراق بعد انهيار نظام الشاه وتسلم المالكي بمقاييد السلطة، كانت منطقة كردستان بمحافظاتها الثلاث ضمن مرمى الأهداف الإيرانية لزعزعة الأمن الداخلي، وتحريك الواقع النفسي لإعادة الورقة الكردية إلى الواجهة ببايقاد تلك الجمرات بمواد اشتعال جديدة مادتها الأساس الصراع على الجبهة في الحدود الشمالية، وما يمكن أن ينتج عنها من مداخلات لمواجهات حربية شرسة ورهان على طول مدة الحرب ومفاجاتها.

كانت لطموحات وخيالات القيادات الكردية بالتمرد على مركز القرار في بغداد وفي ظل الحرب، مساحات اتسعت ضمن إمكانيات حركتها وحماسها بوصفها في مثل تلك الأيام اتجهت لرفقة العدو المتربص بالعراق وأهله.

الإكراه في حيز حدود العراق ومن بين الدول المحيطة التي يتواجدون فيها، وهي تركيا وإيران وسوريا، كانوا الأكثر امتلاكاً لحقوقهم وحرياتهم المتوجة بقانون الحكم الذاتي. وحسابات هذه المقارنة يؤكداه الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لحاضر كردستان العراق قايما بمعاناة الأكراد الرهيبة في إيران، وما يحصل لتنظيماتهم المسلحة في تركيا، أو استلاب حقوقهم الشخصية في سوريا ومعاملتهم كمواطنين بلا وطن أو هوية أو حتى حق امتلاك جواز سفر؛ وليس كما يعتقد البعض بأن استقرارهم في معقلهم يعود إلى

القرارات الدولية التي أعقبت أحداث ما بعد نقاش والإسلامي سامي براهم).

حروب عالمية قادمة..

النار من ناحيتنا وشحن المزيد من شبابنا بأفكار إرهابية معادية للعالم، والمعركة لا تزال في بداياتها والصمت أو الحياد جريمة في مثل هذه المواقف، فالصراعات لا تجلب سوى الدمار، وما يحدث ليس سوى اختبار لإيمان العالم وجديته في غرس ثقافة التعايش وقبول الآخر.

ينتمي في معظمه إلى أجيال تنمرد على الواقع وتميل إلى تحطيم القواعد ولا تترك أهمية القيم الإنسانية الأصيلة مثل التعايش والتعددية.

تقول السياسية الفرنسية اليمينية لوبان إن الاختيار للمجتمعات هو بين مجتمع متعدد الثقافات، ومجتمع يضم مواطنين راغبين في السيطرة على مقدراتهم بالكامل، ولا أدري شخصيا ما وجه المفارقة أو الصدام أو التضاد بين الخيارين، وما علاقة التعددية بامتلاك المجتمعات لمقدراتها؛ ولكن قناعتي بأن هناك ما وراثيا لهذا الفكر الذي يؤمن بأن "الأمم الحرة" كما تقول مارين لوبان نفسها هي الأمم التي لا تلتزم بمشتركات للحياة والتعايش المشترك، لذا فهي ترى في قواعد الاتحاد الأوروبي ذاته نوعا من "القمع"

وتعتبره "نموذجا قمعيا"، وتطرح استبداله باتحاد أوروبي بين "أمم حرة" ترى أن الأوروبيين يضيئون إليه، ونظرة واحدة على الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية لا نجد فيه دولة مسلمة.

فالمسألة إذا لا تقتصر على الإسلام، بل تطال دولا أخرى، الأمر الذي يعني عودة أوروبا ذاتها إلى حروب القرون الوسطى وصراعات طاحنة على خلفيات دينية وعرقية وسياسية وغير ذلك.

وقبل أن يتهمني البعض بتضخيم هذه المخاوف، أشير إلى أن الحديث ذاته يتردد في ألمانيا على لسان السياسي الألماني ماركوس برتسل، عضو حزب البديل من أجل ألمانيا، وفي بلجيكا على لسان قادة حزب المصلحة الفلمنكي الداعي إلى الانفصال عن أوروبا ومناهضة الإسلام والمسلمين، وفي هولندا على لسان اليميني المتطرف خيرت فيلدرز، الذي قال عقب فوز ترامب "لقد استعاد الأميركيون أرضهم".

هذه التوجهات قائمة في أوروبا منذ سنوات مضت ولكن فوز ترامب منحها قوة دفع هائلة، ووفر لها الآمال الكافية لاستنساخ التجربة الأميركية رغم أن ترامب لن يجتنب هذه السياسات المتشددة لاعتبارات وأسباب كثيرة، والأهم لأنها ليست في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية.

ما يهمني في هذا الإطار أن هناك سنوات عجا ف تنتظرنا كعرب ومسلمين، وأن علينا أن نتعاطى مع الظرف العالمي الراهن بدقة بالغة، وأن نتحرك بأقصى سرعة لتفويت الفرصة على تنظييمات التطرف والإرهاب كي لا تستغل هذه النزعات الغربية في إشعال

ومخالفة آراء جميع الخبراء والمتخصصين وفوز الرئيس ترامب بأغلبية أصوات المجمع الانتخابي الأميركي في انتخابات نوفمبر الجاري.

في مواجهة هذا التيار اليميني المتطرف الكاسح يبدو العالم في مواجهة إشكاليتين رئيسيتين: أولهما وجود احتمالية عالية لنشوب موجة اضطرابات عالمية مع ما يعنيه ذلك من تفكك أسس وقواعد النظام العالمي القائم ودخول مرحلة اللانظام وتوابعها التي يصعب توقع نتائجها في الوقت الراهن، لا سيما في ظل حالة التوقع والتشردم الدولية وانحسار أجواء التعاون الدولي في مجالات حيوية مثل التجارة والاقتصاد والعلاقات الدولية.

الإشكالية الثانية لا تنفك كثيرا عن الأولى وتتعلق بدخول مرحلة صراع الحضارات والثقافات التي بشر بها صامويل هنتنجتون منذ تسعينات القرن العشرين، وركز فيها على صراع الغرب مع الإسلام، وهي الملامح التي تتطور الآن في دول غربية عدة ما لم يتم تدرك أخطارها الكارثية.

الخطر في ما يدور من حولنا عالميا، أن التعددية والتعايش كإنتاج نتاج تجارب مريرة وصراع استمر لقرون بين الحضارات والثقافات، وانتهى إلى صيغة التعايش وبناء مجتمعات متعددة الثقافات.

ولكن يبدو أن أصوات التشدد والتطرف في كل طرف قد نجحت في زلزلة هذه الأجواء واخترقتها والتشكيك في استمراريتها وفعاليتها للمجتمعات، ومن هنا بات التوجه نحو رفض الآخر، شكلا ومضمونا، يحظى بدعم متزايد بدعم نسبي من بعض قطاعات ووسائل الإعلام التقليدي، والكثير من الإعلام الجديد، الذي

المعركة لا تزال في بداياتها والصمت أو الحياد جريمة في مثل هذه المواقف، فالصراعات لا تجلب سوى الدمار، وما يحدث ليس سوى اختبار لإيمان العالم وجديته في غرس ثقافة التعايش وقبول الآخر

سالم الكتبي
كاتب إماراتي



ليس لدي شك في أن سياسات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وتوجهاته ستتغير بدرجات ما، وفقا لكل ملف سياسي وظروفه ومتغيراته، فالشعارات الانتخابية لن تترجم حتما إلى سياسات وخطط للبيت الأبيض في عهد ترامب، والتاريخ يخبرنا بذلك جيدا.

ومن ثم فما يقلقني ليست سياسات القادم الجديد إلى البيت الأبيض، ولكن ما فعلته هذه الشعارات في ثقافة التعايش العالمية، والتوابع المترتبة عما تحقق انتخابيا في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تتحدث تقارير إعلامية كثيرة عن توقعات بقوة دفع جديدة لصعود اليمين المتطرف في أوروبا، والذي وجد في فوز الرئيس ترامب دعما قويا لمساغيه للوصول إلى السلطة في دول أوروبية عدة.

في فرنسا، سارع جان ماري لوبان، مؤسس حزب الجبهة الوطنية الفرنسية ووالد زعيمة الحزب الحالية مارين لوبان، إلى القول في تغريدة له "اليوم الولايات المتحدة وغدا فرنسا"، أما ابنته زعيمة هذا الحزب اليميني المحسوب على التيار السياسي المتطرف في البلاد، فبادرت إلى القول إن اختيار دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأميركية يعزز من فرص انتخابها رئيسة لفرنسا في الانتخابات الرئاسية المقرر العام المقبل.

وقالت في تصريحات لشبكة "بي بي سي" "لقد جعل السيد ترامب ما كان يظنه البعض غير ممكن أمرا ممكنا". وفي تقرير لها ذكرت شبكة "بي بي سي" أن استطلاعات الرأي في فرنسا تشير إلى أن لوبان صاحبة الآراء المتطرفة والمعادية للعرب والمسلمين والمهاجرين بشكل عام قد تصل إلى المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقررة في مايو المقبل، إذا ترشحت في الانتخابات كما تعلن دوما، كما حصل حزبها المناهض للاتحاد الأوروبي على 27 بالمئة من أصوات الناخبين في الانتخابات المحلية الأخيرة في ديسمبر الماضي.

التوجه نحو اليمين المتطرف واتباع السياسات الإنعزالية بدأ مع تصويت الناخبين البريطانيين لمصلحة الخروج من عباءة الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي، وتمثلت الموجة الثانية لهذه التوجهات في انقلاب التوقعات واستطلاعات الرأي

أسئلة في الحقيقة والكرامة

عبدالجليل معالي
صحافي تونسي



بدأت في تونس جلسات الاستماع العلنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، التي تنظمها هيئة الحقيقة والكرامة والتي شارك فيها عدد من ضحايا الاستبداد منذ استقلال تونس، وتحديدًا بين 1955 و2013.

الجلسة الأولى التي بثت على محطات تلفزيونية عديدة لن تكون بتميمة، إذ ستنتظر الهيئة خلال جلسات أخرى في الآلاف من الشهادات والشكاوى، ويفترض أن تتواصل هذه الجلسات على مدى أكثر من سنة.

السجل الذي يتصل بالجلسة الأولى كان انعكاسا لما يصور الساحة السياسية التونسية من تجانب. إذ انقسمت التقييمات بين الفخر بالحدث واعتباره مفصلا في مسار العدالة الانتقالية في تونس، وبين التقليل أو السخرية من الجلسة ومن هيئة الحقيقة والكرامة والسياسة التي تقف وراء كل ذلك. القول الأول كما الثاني، كما الحدث ذاته، أبعاد تحتاج للتيسير تقاديا لفخ السقوط في تهليل بحول دون تطوير التجربة، أو في التأثيم الذي لا يقيم اعتبارا لإيجابيات يمكن البناء عليها وإن كانت قليلة.

جلسة الاستماع الأولى، حوكت بما سبقها من سجل، بمعنى أن الأحداث التي طبعها الأيام التونسية الماضية ضغطت بنقلها على التقييم، وافقدت أغلب القراءات الموضوعية الضرورية. جدير بالتنكير أن تشكيل الهيئة لآفي انتخابات كثيرة، وأن رئيسة الهيئة، سهام بن سدرين، أثارت جدلا منذ تعيينها على رأس هذا الهيكل الدستوري وأن ممارسات الأخيرة وقراراتها والخلافات بين أعضاء الهيئة، عوامل أثرت في انتقادات التونسيين لمنجز الهيئة وحدت التقييمات التي انهارت منذ بث الجلسة الأولى.

سبع شهادات قدمت خلال الجلسة المذكورة، بعضها لعائلات شهداء ثورة 14 يناير 2011، وبعضها الآخر قدم من قبل سياسيين سجنوا وعذبوا سواء في عهد الحبيب بورقيبة أو في زمن حكم زين العابدين بن علي (المناضل اليساري جيلبار نقاش والإسلامي سامي براهم).

كان واضحا أن الشهادات اخترت بعناية للتوفيق بين العائلات السياسية التونسية، ولتمكين عائلات الشهداء من فرصة الإسهام في توثيق اللحظات الثورية. هنا كانت التقييمات متناقضة، بين من اعتبر الحدث مسرحية أقرب لبرامج تلفزيون الواقع منها لتجارب العدالة الانتقالية، وبين من اعتبر الجلسة لحظة فارقة في تاريخ البلاد. والثابت أن الموقف الأول تخبس للشهادات وللأجل متعاقبة من المناضلين والمناضلات، وأن الموقف الثاني لا يعير اهتماما لسلبيات التجربة، مجرد أن أغلب الشهادات ستكون بمذاق إسلامي، وفي ذلك إيقاف وقبر لكل إمكانية لتطوير التجربة أو حتى إصلاحها. التجربة التونسية عبر التجربة الثانية بعد التجربة المغربية (عبر هيئة الإنصاف والمصالحة)، وهي تجربة قابلة للتطوير رغم الانتقادات التي وجهت لها. الانتقادات، وفيها الكثير من الانتقادات المشروعة، لا تعني ضرورة التخلي عن المشروع برمته.

أفرزت طوفانا من الأسئلة، كان أولها السؤال المتعلق بالغياب اللافت للرؤساء الثلاثة (رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب)، وكان يفترض أن تواكب الدولة ما يقدم من شهادات عن تاريخها للقول بانها جادة في قراء التاريخ، وفي السعي إلى عدم تكرار الانتهاكات.

شهادات الضحايا لا تكتمل في غياب ممثلي السلطة أو الصالحين في ارتكاب الانتهاكات، ولن تدم الهيئة سبل تدبر كيفية استدعاء ممثلين عن الهيئات السياسية والأمنية التي تورطت في الانتهاكات.

العدالة الانتقالية تحتاج شرطا ضروريا هو الاعتذار. وهذا الشرط ينسحب على كل من مارس العنف والترهيب أو دعا إليه أو نظر له أو حماه، ولا يستثنى من هذا الشرط أي طرف سياسي لأن الإجماع حاصل حول ارتكاب السلطة للانتهاكات، ولكن العديد من الأطراف السياسية مارست العنف بحق البلاد. وهو شرط يبدو أن الهيئة غير أنهه باهميته.

العدالة الانتقالية فعل معقد تتداخل فيه الأبعاد القانونية والسياسية والتاريخية والتعليمية والثقافية. إن غاية هي عدم تكرار الانتهاكات وتصالح الشعب مع تاريخه، ولا شك أن الأمر يقتضي أولا الذئاب بعيدا، في البحث عن الأبواب التي أدت إلى الاستبداد، وهي أبواب قانونية وتربوية وثقافية ساهمت في انحراف الدولة الوطنية عن مسارها. وفي غياب هذه الشروط وغيرها، تزداد الخشية من أن تتحول جلسات الاستماع إلى مواعيد للإثارة أو للتجارة، وهكذا تكون الخسارة مضاعفة، ويكون قد بديننا فرصة أن نضمن عدم تكرار الانتهاكات، وأفقدنا التجربة مصداقيتها وما تحتويه من بذور بناء.